مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: عرض رسائل (الموقف من التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر)
اسم الكاتب: ناهدة محمد زبون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/99
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عروض كتب

رسالة طالب الماجستير (مرتضى شنشول ساهي العقابي)
(الموقف من التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر)
إشراف: أ.م.د. أمل هندي كاطع

عرض

ناهدة محمد زبون (*)

تعد التعددية الحزبية، وكما هو معروف، آلية من آليات عمل الديمقراطية التي اختلف المفكرون الإسلاميون بشأنها فعدها البعض متوافقة مع الإسلام وخاصة مع مفهوم الشورى، بينما وقف آخرون موقفاً سلبياً منها. وتتركز موارد التعارض بين الحكومة الإسلامية والديموقراطية في مصدر التشريع، حيث يقوم الإسلام في هذا المجال على أساس إن الله (عز وجل) هو الحي القيوم والخالق لهذا الوجود بما فيه الإنسان، وأن الخلق والتدبير والتقدير والهداية كلها لله (عز وجل). فالتشريع في الحكومة الإسلامية مقيد بقوانين الإسلام وموازينه المستخرجة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، بينما الديمقراطية فكر ونظام وضعيين تشرع حيث إن المجتمعات الإنسانية فيهما لنفسها حسب مصالحها القومية والشخصية والذوقية. وفي سياق المحاولات التوفيقية بين الديمقراطية والحكومة الإسلامية، برز عند مفكري عصر النهضة الإسلامية، الذين كانوا يدرسون في الغرب وتأثروا بأفكاره، اتجاه توفيقي بين الشورى والديمقراطية استند إلى اعتقادهم بان الشورى هي الوجه الآخر للديموقراطية، أو إنها قريبة منها جداً، وأن فيها خلاص المسلمين من الاستبداد والتخلف والاستعمار. لذلك جعل الباحث الهدف الأساس من هذا البحث، الكشف عن كيفية تعامل المفكرين الإسلاميين مع التعددية الحزبية في إطار موقفهم من التحولات السياسية وما ترتب عليها من سيادة الأيديولوجية الليبرالية، وحاول أيضا تقديم بناء نظري – فكري يجمع ما تفرق من أفكار وأطروحات حول قضية التعددية الحزبية بصورة خاصة والديموقراطية بصورة عامة، حيث أعتمد على أفكار وأراء الأعلام والمفكرين الإسلاميين البارزين في العالم الإسلامي وبصورة أكثر تخصصاً في العالم العربي.

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفكر الإسلامي المعاصر كان قد تعامل في بداية القرن المنصرم تعاملاً حذراً مع التعددية الحزبية باعتبارها أحد الركائز الأساسية للديمقراطية الليبرالية، لكن هذا التعامل تغير مع تنامي الاتجاه التجديدي في الفكر

(*) مدرس مساعد/ مركز الدراسات الفلسطينية/جامعة بغداد

عرض كتاب

الإسلامي المعاصر، فكان القبول بالتعددية الحزبية كآلية لتنظيم العمل السياسي داخل المجتمعات الإسلامية بعد محاولة فصلها عن أسسها الفلسفية والفكرية هي محاولة للتوفيق بين متطلبات السياسة من جهة وبين المقاصد الإسلامية من جهة أخرى. وكان من مقتضيات البحث تقسيمه إلى فصول ثلاث إضافة إلى فصل تمهيدي ومقدمة وخاتمة، حيث عمد الباحث في الفصل التمهيدي إلى التعريف بمفاهيم الدراسة ومصطلحاتها من خلال ثلاثة مباحث يتضمن الأول منها التعريف بمفهوم الفكر السياسي الإسلامي المعاصر والمفاهيم المقاربة له، ويتناول المبحث الثاني مفهوم ونشوء فكرة الحزبية في الفكر الغربي، أما المبحث الثالث فيتعرض للعلاقة بين التعددية الحزبية والتعددية السياسية. وتم تخصيص الفصل الأول لدراسة موقف الفكر السياسي الإسلامي الحديث من التعددية الحزبية، وتضمن ثلاث مباحث يعالج الأول منها الاستبداد السياسي في الفكر الإسلامي الحديث ودوره في بروز التعددية، والمبحث الثاني بعنوان موقف الفكر السياسي الإسلامي الحديث من التعددية الحزبية، أما المبحث الثالث فاهتم بدراسة مبررات التعاطي مع التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي المعاصر. وتعرض الفصل الثاني لمرتكزات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر الرافض للتعددية الحزبية من خلال مبحثين، المبحث الأول يتضمن مسوغات الرفض العقائدية، والمبحث الثاني يعرض مسوغات الرفض السياسية. أما الفصل الثالث وهو الأخير فيبين مرتكزات الاتجاه المؤيد للتعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر من خلال مبحثين، المبحث الأول هو الاتجاه المؤيد للتعددية الحزبية المقيدة، والمبحث الثاني ينفرد بعرض الاتجاه المؤيد للتعددية الحزبية المطلقة.

وقد توصل الباحث الى عدة نتائج أهمها:

1- إن الأحزاب السياسية جزء من كل هو الديمقراطية وآلية من آلياتها وعنصر من عناصرها ولا يمكن تصور قيام نظام ديمقراطي دون أن يكون وجود لنظام تعدد الأحزاب ضمن مؤسساته.

2- الحزبية فكرة غربية النشأة والتكوين أرتبطت بتطور الفكر الغربي الحديث وتواءمت مع تطور وقيام النموذج الليبرالي الذي يمثل النسق الفلسفي للحضارة الغربية.

3- أقترح رواد الفكر الإسلامي في عصر النهضة جملة من الحلول للتخلص من الاستبداد السياسي وذلك بوجوب مشاركة الأمة في أدارة السلطة السياسية ودعوا الى وجوب سيادة القانون على الجميع ، حيث يكون القانون الفيصل في حل المشاكل العالقة.

4- لقد تأثر الفكر السياسي الإسلامي المعاصر بعاملين أديا به إلى الأخذ بفكرة التعددية الحزبية هما: عامل خارجي يتمثل بانهيار الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحمل شعارات الحفاظ على وحدتها لمواجهة الأطماع الاستعمارية هذا من

جهة، ومن جهة أخرى فرضت الدول المحتلة للعالم العربي الإسلامي النموذج الليبرالي والذي تعتبر التعددية الحزبية إحدى دعائمه. وعامل داخلي يتمثل بالمحاولات التجديدية وتضمين الخطاب السياسي الإسلامي بعض مبادئ الديمقراطية على أساس أنها تتطابق مع بعض المبادئ في الإسلام ومحاولة التعامل بواقعية مع التطورات السياسية والاقتراب من واقع التطورات في الساحة الدولية وإنهاء العزلة والجمود في العمل الحركي الإسلامي، والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية ومحاولة استغلال القاعدة الشعبية للحركات الإسلامية من أجل الوصول إلى السلطة السياسية عن طريق الانتخابات.

5- اختلفت رؤى المفكرين الإسلاميين المعاصرين في ظاهرة الحزبية فمنهم من وقف موقف الرافض لها بدعوى معارضتها لقيم الوحدة وعدم التفرقة التي يدعو لها الإسلام ولكونها لفظة تكرر ذمها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة واستند في رفضه إلى مسوغات عقائدية تتمثل بالنصوص الشرعية الواردة في القرآن والسنة وفكرة الحاكمية لله تعالى، ومسوغات سياسية تتمثل برفض التعددية الحزبية كونها جاءت مع الاستعمار وكونها فكرة دخيلة ليس لها علاقة بالإسلام وترتبط بالطبقات الرأسمالية للمجتمع الغربي.

ومنهم من أيد ظاهرة الحزبية وذلك على صعيدين:

الأول: إسلامي، يؤيد فقط الأحزاب التي تستند إلى الشريعة الإسلامية في عملها من زاوية كونها وسيلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونشر الدعوة الإسلامية والوقوف بوجه التيارات الإلحادية والعلمانية المضادة للإسلام.

الثاني: ليبرالي، يؤيد تعدد الأحزاب بكافة أشكالها حتى غير الإسلامية منها، ويستند في ذلك إلى مسوغات تتمثل بتفادي العمل السري للأحزاب غير الإسلامية والحفاظ على النظام السياسي للدولة من خطرها وبما يمكن تحقيقه من مكاسب ومصالح من جراء التعامل مع الأحزاب غير الإسلامية.

6. وأخيراً فان الباحث يبين إن هذا البحث يميل إلى القبول بفكرة التعددية الحزبية في إطارها الليبرالي انطلاقاً من الإيمان بضرورة التعايش مع الواقع الدولي الجديد وتلبية الدعوات الجماهيرية التي بدأت تتجه نحو المطالبة بالانفتاح على الجوانب العلمانية والأخذ بالمبادئ الديمقراطية التي بدت لهم مناسبة لاقامة المجتمعات على أسس حضارية يسود فيها العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان، بيد إن رواد الفكر الإسلامي المعاصر يرون إن المطالب الشعبية ستتجه في معظمها نحو تأييد الأحزاب في إطار إسلامي للحفاظ على للهوية الإسلامية من مخاطر التشتت والضياع.